واقع التزام المؤسسات الجزائرية بمسؤوليتها تجاه البيئة

_دراسة حالة بعض المؤسسات _

د.سارة بهلولي — **أ. كانون بشرى**

جامعة سطيف1 — **جامعة سيدي بلعباس**

Bahlouli_sara@yahoo.fr — *kanounbouchra@yahoo.fr*

الملخص:

قد أصبحت المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية أحد أكبر التحديات التي تواجه النظم الاقتصادية والدول والمنظمات الدولية والإقليمية، بحيث أن ارتفاع حجم النشاط الاقتصادي بقدر ما يساهم في زيادة معدلات التنمية فإن له آثار سلبية على البيئة، في ظل تنامي هذه الضرورة أصبح لزاما على المؤسسات تبني نظما صارما لتحسين فعالية وكفاءة نظم الإدارة البيئية، ولعل المسؤولية البيئية هي الأداة الفعالة التي يمكن أن يتحقق من خلالها هذا الغرض.

وتهدف هذه الورقة البحثية معرفة مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمسؤوليتها البيئية، حيث شملت الدراسة *22* مؤسسة اقتصادية جزائرية تنشط في ولايتي سطيف وبرج بوعريريج، وتوصلت في الأخير إلى أن المؤسسات الجزائرية محل الدراسة تلتزم بمسؤوليتها البيئية بدرجة مقبولة.

Abstract

Environmental responsibility in the economic institution has become one of the biggest challenges facing economic systems countries and international and regional organizations so that the increase in the volume of economic

activity insofar as it contributes to the increase of development rates has negative effects on the environment. To improve the effectiveness and efficiency of environmental management systems and perhaps environmental responsibility is the effective tool through which this can be achieved.

The study aims at identifying the extent of the commitment of the Algerian economic institutions to their environmental responsibility. The study included 22 Algerian economic institutions operating in the states of Setif and Bordj Bou Arreridj. The study concluded that the Algerian institutions in the study comply with their environmental responsibility at an acceptable level

مقدمة

لا يمكن الإنكار أن الفكر البيئي المعاصر قد جاء بعدد من المفاهيم التي تغيرت بها نظرة الإنسان للبيئة، وهي و إن كانت حديثة الظهور في الغرب فإن جذورها في التراث الإسلامي قديمة و أصيلة، حيث أصبح الحديث عن البيئة من الأمور المسلم بها في الوقت الحاضر وغدت مشكلة تزداد تعقيداً وتشابكاً، الأمر الذي أصبحت فيه الحاجة ملحة للتدخل وإجراء الدراسات المتأنية لخصائص البيئة وتشخيص المشكلات التي تعاني منها.

فقد شهد العالم في عصرنا الحاضر اهتماما واسعا بقضايا البيئة وحمايتها من مخاطر التلوث حفاظا على سلامة مقوماتها ومصادرها التي هي أساس إلزامي لاستمرار حياة بشرية آمنة، بعد أن بلغت التجاوزات السلبية أعلى درجات المخاطر الناتجة عن التطورات الصناعية والتكنولوجية الحديثة والمتسببة في تلوث البيئة بأخطر المواد الضارة، وتعد البيئة الإطار العام الذي يتأثر بالأنشطة الاقتصادية ويؤثر فيها، كما تتأثر البيئة بسلوكيات أفراد المجتمع وتؤثر في أحوالهم الصحية وأنشطتهم المختلفة.

والمؤسسة الجزائرية ليست بمنأى عن مختلف التطورات العالمية، فمثلها مثل نظيراتها في مختلف الاقتصاديات العالمية، وجب عليها مواكبة مختلف التطورات والأحداث، ومن بين هذه التطورات الالتزام بمسؤوليتها تجاه البيئة في إطار تبنيها لمسؤوليتها الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة.

من هذا المنطلق تندرج إشكالية بحثنا ضمن السؤال التالي:

ما مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمسؤوليتها تجاه البيئة؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا في دراستنا هذه على المزج بين المنهجين الوصفي والتحليلي، وذلك بالاعتماد على الأدوات و المصادر التالية:

في الجانب النظري: تم استعمال المسح المكتبي، من أجل الوقوف على ما تناولته المراجع و المصادر العربية والأجنبية بخصوص موضوع الدراسة، وكذا المقالات و المجلات العلمية و رسائل الدكتوراه و استعملنا أيضا المسح الإلكتروني (المعلوماتي)عن طريق شبكة الانترنت.

في الجانب التطبيقي: تماشيا وموضوع الدراسة استخدمنا أسلوب الاستمارة (الاستبيان) في جمع البيانات والمعلومات من مصادرها الأولى في الميدان العملي للمؤسسات محل الدراسة والتي تمثلت في *22* مؤسسة اقتصادية جزائرية إنتاجية، تنشط في كل من ولايتي سطيف وبرج بوعريريج.

المحور الأول: المسؤولية البيئية

أمام تنامي الاهتمام بالأمور البيئية وبروز مفهوم التنمية المستدامة وجدت المؤسسات نفسها أمام واقع يحتم عليها تحمل المسؤولية تجاه البيئة، لما تسببه من أضرار عند ممارستها لنشاطها، وأصبحت هذه المؤسسات تخضع لضغوطات متنامية من قوانين وتشريعات بيئية ومنظمات مهنية، مما دفع العديد منها لإدماج البعد

البيئي ضمن سياساتها واستراتيجياتها لمواجهة التحديات الداعية إلى ضرورة العمل من أجل التطوير المستمر للوصول إلى مستويات من الرفاهية الاقتصادية.

من خلال هذا المحور سوف نتطرق لأبرز المفاهيم المرتبطة بالمسؤولية البيئية وقبل ذلك التعرف على مكانة البيئة في الاسلام ونظرة الفكر الاسلامي للمسؤولية البيئية للمؤسسة، فقد تبين من خلال مجموعة من الأحاديث والآيات القرآنية التي كانت منذ ازيد من *14* قرن أن المسؤولية البيئية للمؤسسة أصالة اسلامية قبل أن تكون معاصرة غربية.

1. الإسلام وحماية البيئة:

لعل السمة الأساسية المميزة للإسلام هي شموليته لكافة أبعاد الحياة الإنسانية هذا الشمول الذي أشارت إليه الآية الكريمة:" **وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ**" (**سورة النحل، الآية:** *89*) وإلى جانب شموليته جاء الإسلام ديناً كاملاً متكاملاً لهداية البشرية فقد قال تعالى:" **الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلامَ دِينًا**" (**المائدة، الأية:***03*) فأعلن الله تعالى للمسلمين إكمال العقيدة، وإكمال الشريعة معاً، اللذين يكوّنان معاً جوهر الدين وهذا الكمال يعني كفاية الكتاب والسنة كمنهاج حياة للمسلم لذلك كان لابد من الحرص على معرفة النظرة الإسلامية في ميادين الحياة العملية والعلمية[1].

وجاء الدين الإسلامي الحنيف بالعديد من الآيات القرآنية و الأحاديث النبوية الشريفة التي تنظم العلاقة بين المؤسسة والمجتمع، كون الإسلام يعد نظاما شاملا للحياة ولا يقتصر على العبادات فقط بل يمتد ليشمل مختلف المعاملات بين الأشخاص.

[1] سارة بهلولي؛ تأثير الثقافة التنظيمية على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية_ دراسة حالة بعض المؤسسات_؛ رسالة دكتوراه في علوم التسيير؛ جامعة سطيف؛ الجزائر؛ 2016.ص23.

في الإسلام المؤسسة شخص معنوي لديها حقوق كما عليها واجبات ومسؤوليات ومن بينها المسؤولية البيئية، والتي وجب عليها العمل على تحقيقها على أرض الواقع والانتقال بها من مجرد قوانين ومشاريع إلى أعمال في الميدان، فإذا ما أتينا على موقف الإسلام من كل بعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية، فسنجد أن كل بعد قد تم تناوله بشكل أو بآخر سواء من خلال الآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية الشريفة، أو من خلال اقتفاء أثر السلف الصالح رضوان الله عليهم[1].

اهتم الدين الإسلامي بالبيئة وقدم جملة من الركائز للمحافظة على البيئة من بينها:

- العناية بالتشجير وزراعة الأرض: حيث قال ﷺ: " **لا يغرس مسلم غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه إنسان ولا دابة ولا شيء إلا كان له صدقة" (رواه مسلم)**

- كما حث الإسلام على إعمار الأرض وعدم إفسادها حيث يقول تعالى: " **وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ** " (**الأعراف الآية 56**)

- وهناك العديد من التوجيهات العظيمة حول النظافة، من نظافة البدن إلى نظافة البيئة والمحيط، حيث يقول عليه الصلاة والسلام: " **الطهور شطر الإيمان" (رواه مسلم)**

- ويحث الدين الحنيف عن إماطة الأذى عن الطريق وتحسينه وتنظيمه حيث يقول ﷺ: " **الإيمان بضع وسبعون بابا أفضلها لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق" (رواه أبو هريرة)**

[1] **فؤاء مُحَمَّد حسين الحمدي, الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك(دراسة تحليلية لآراء عينة من المديرين والمسنهلكين في عينة من المنظمات المصنعة للمنتجات الغذائية في الجمهورية اليمنية)، رسالة دكتوراه، جامعة المستنصرية، 2003**، 74.

- كما جاء الإسلام بالعديد من الإرشادات حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية كونها منفعة عامة للجميع، حيث قال تعالى: " **إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ ۖ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا** " (**الإسراء الآية** *27*)، كما نهى رسول الله ﷺ عن قطع الأشجار والتبذير في استخدام المياه حيث قال: " **لا تسرفوا في الماء ولو كنتم على نهر جار**" (**رواه أحمد**) وقال: " **كل واشرب والبس وتصدق في غير سرف ولا مخيلة**" (**رواه أحمد و أبو داوود**) فالمؤمن مأمور بالاقتصاد في كل شيء منهي عن الإسراف في كل شيء حتى الماء حتى في الوضوء والغسل يقتصد، بالإضافة إلى العديد من التوجيهات والإرشادات التي تخص البيئة ومختلف متغيراتها.

وعليه وكما سبقت الإشارة فإن الاسلام منذ أزيد من *14* قرن مضى وقبل حتى ظهور مفهوم المؤسسة والإدارة والبيئة كمفاهيم غربية، الاسلام كان سباقا لتنظيم العلاقة بين الفرد والمجتمع وبين المؤسسة والمجتمع والبيئة التي تنشط فيها، فمجمل الأحاديث والآيات التي سبق سردها تثبت هذه الفكرة وتعززها أكثر.

2. المسؤولية البيئية للمؤسسة:

توجد صعوبة في تحديد مفهوم المسؤولية البيئية نظرا لتعدد الأنشطة ذات المضمون البيئي والاجتماعي للفرد، والمجتمع على حد سواء، ويرجع ذلك إلى الطبيعة المتغيرة لهذه الأنشطة، إلا أن هنالك محاولات لدراسة هذا النوع من السلوك البيئي للتعرف على المجالات التي تتأثر بهذا السلوك.

يمكن التعرف على هذه المجالات اعتمادا على استقصاء المساهمات التي بذلت في شأن تحديد مجالات وحدود المسؤولية الاجتماعية والبيئية، ومقارنة تلك المجالات بما هو قائم فعلا للتعرف على أهمية كل مجال

من حيث الاستجابة له علميا، لما يعكسه هذا من إدراك لتأثيره على الأداء البيئي، تقسم مجالات المسؤولية البيئية للمؤسسة إلى ما يلي[1]:

- مجال المساهمات العامة؛

- مجال الموارد البشرية؛

- مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية؛

- مجال مساهمات المنتج أو الخدمة.

ومنظومة الإدارة البيئية : هو ذلك الجزء من المنظومة الإدارية الكلية، والذي يتضمن الهيكل التنظيمي والأنشطة التخطيطية والمسؤوليات والخبرات والأساليب والعمليات والموارد، للتطوير والتنفيذ لإنجاز وفحص وصيانة السياسة البيئية[2].

ويمكن إجمال ضرورة توفر مسؤولية بيئية في المؤسسة الصناعية، في ما يلي:

- تعزيز المشاركة الشخصية والجماعية؛

- زيادة الوعي البيئي لدى العمال وتقديم الحوافز لتشجيع المبادرات الطوعية لمكافحة التلوث.؛

- البحث عن فرص سوقية من خلال عرض سلع وخدمات مصممة لتحسين البيئة المحيطة؛

[1] **حسين مصطفى هلالي، الإبداع المحاسبي في الإفصاح على المعلومات البيئية في التقارير المالية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2005 ، ص 55.**

[2] ساسي سفيان، المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية _حالة الجزائر_، مجلة جيل لحقوق الانسان، العدد الثاني، ص9

– البحث في تحسين النتائج الاقتصادية عن طريق القيم بالتحسينات الهيكلية والتكنولوجية لاستعمالها بشكل أقل مقابل القيام بالأشياء بشكل أفضل؛

– تضع قواعد تنظيمية جديدة تجعل من الأرض مالكا تنظيميا شرعيا لكل المؤسسات.

عناصر المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية

تطرح منظمة (*ENGO*) رؤيتها للمسؤولية البيئية مكونة من ثلاث مرتكزات رئيسية هي: التعهدات البيئية، إدارة الموارد والطاقة، المراعاة الفعلية لمتطلبات أصحاب المصالح،[1] ويمكن تفصيل هذه العناصر من خلال مايلي[2]:

1. **التعهدات البيئية:** وتكون المؤسسة ذات مسؤولية بيئية إذا حققت ما يلي:

_ تبني رؤية مؤسسية شاملة بهدف دعم حماية البيئية؛

_ اتخاذ حماية البيئة والمحافظة عليها كإستراتيجية ذات أولوية؛

_ تبني مبادئ التدابير الوقائية؛

_ العمل على أساس أن العمليات الاقتصادية تكون محدودة بالنظام البيئي؛

_ معرفة إذا ما كانت منتجاتها وخدماتها لها قيمة بيئية واجتماعية ومراعاة هذه الخاصية عند اتخاذ قراراتها؛

[1] **Alison JAMISON**, **Marlo RAYNOLDS**, **Peggy HOLROYD**, **Erik VELDMAN**, **Krista TREMBLETT**, **P08**.

[2] ساسي سفيان، مرجع سابق.

_ العمل على جعل قراراتها متكاملة ومتناسقة مع الإجراءات الحكومية، وتشجيع الثقافة المؤسسية التي تسمح بتدعيم القيم البيئية.

2.**إدارة الموارد والطاقة**: في هذا الإطار يمكن ذكر النقاط التالية:

_ استغلال الموارد الطبيعية بكفاءة؛

_ إنتاج واستعمال الموارد المتجددة بكفاءة؛

_ اعتماد وتطبيق أنظمة الإنتاج الصحيحة؛

_ إعداد تقييم للأداء من أجل تحقيق استمرارية النمو، ودمج التكاليف والفوائد البيئية الإجمالية.

3.**المراعاة الفعلية لأصحاب المصالح** : وعلى أساس هذه النقطة، تكون المؤسسة مسؤولة بيئيا إذا حققت ما يلي:

_ الالتزام بمبادئ أولوية الإفصاح والإعلام المجاني للسلطات والمنظمات المحلية؛

_ قبول محاسبة المؤسسات وغيرها من أصحاب المصالح على مسؤولياتها البيئية الماضية، الحاضرة والمستقبلية؛

_ الالتزام بشفافية الإفصاح عن تأثيراتها البيئية الحقيقية؛

_ تقديم التقارير الدورية لأصحاب المصالح حول تأثيراتها البيئية الحقيقية.

3. المواصفة القياسية للإدارة البيئية إيزو *14001*

إن أهم أدوات تحقيق دمج التنمية المستدامة ضمن الاهتمامات الإدارية لمسيري المؤسسات الاقتصادية هو الاعتماد على نظم للإدارة البيئية التي تعمل على تحسين الأداء البيئي طبقا للسياسة البيئية للمؤسسة الاقتصادية، هو المنظومة العالمية للمواصفات القياسية الإيزو في إطار المواصفة ايزو*14000*، كانت هيئة المواصفات البريطانية أول من أبدى اهتماما بإيجاد مواصفات لإدارة البيئة، كما حدث بالنسبة لأنظمة إدارة الجودة، ففي عام *1992* ظهر أول إصدار للمواصفة وبدأ تطبيقها في *200* شركة صناعية في المملكة وتم تعديل هذه المواصفة وأعيد إصدارها في فبراير *1994* لتتوافق مع النظام الخاص بإدارة البيئة بالاتحاد الأوروبي *(Eco- .Management and Audit Scheme EMAS)* [1] ولإدراكها للأهمية التي تتمتع بها أنظمة إدارة الجودة عالميا وضرورة إيجاد مواصفات إدارة بيئية دولية موحدة بغرض منح شهادات المطابقة، شكلت المنظمة الدولية للتقييس (الإيزو*ISO*) في العام *1993* لجنة فنية جديدة تحمل الرقم *207*، للعمل على إصدار أول مواصفات لإدارة أنظمة البيئة من قبل الإيزو ؛ وكان أول إنتاج لهذه اللجنة الفنية في سبتمبر عام *1996*عندما ظهرت المواصفة *ISO 14001 :1996* وتم اعتماد هذه المواصفة التي تمنح شهادة [2]*(ISO 14001)*.

في عام *1992* اشتقت مؤسسة المعايير البريطانية المواصفة (*BS 7750*) من مواصفة الجودة (*ISO 9000*)حيث بعد الاستشارات التجارية لتحسينه وضع في *1994* قيد التنفيذ فكان من الوسائل الأساسية لبناء وتكوين أنظمة الإدارة البيئية في المؤسسات وبعد التطبيق لوحظ بأنه غير فعال بالشكل المطلوب، فظهرت مواصفة (*EMAS*)الأوربية عام *1995* لإدراك مدى أهمية الإدارة البيئية كجزء لا يتجزأ من هيكل الإدارة السليمة ،إذ تمت المصادقة عليها من قبل القانون الأوربي لتأمين أداء بيئي إيجابي[3]ولما وضعت

[1] نجم عبود نجم، المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة1، 2001، ص.316.

[2] Iso, http://www.tqm-master.com،

[3] برني لطيفة، دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسات الصناعية، دراسة حالة مؤسسةEN.I.CA.BISKRA، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006-2007

قيد التنفيذ فرضت على مطبقيها تكاليف باهظة وضغوطا كبيرة، فجاءت مواصفة (*ISO 14000*) كجهد يسعى للوصول بالمؤسسة المطبقة إلى مستوى المنافسة، متجاوزة الحواجز التجارية والضغوط الأخرى مع ضمان امتلاكها برنامج بيئي متناسق جاهز للتنفيذ، فهي بديل لقوانين الأمر والنهي في التشريعات البيئية ،كما تشرح المتطلبات الأساسية لإقامة نظام الإدارة البيئية بطريقة تضع بموجبها هذا النظام في مكانه الصحيح أي التفاعل مع الوضع القائم للإدارة لإجراء التحسين البيئي المطلوب.

***ISO14000* كنظام إدارة بيئية:** هو معيار دولي واسع القبول لنظام الإدارة البيئية ويتكون من *17* عاملا ومتطلبا للمؤسسة التي تبغي الحصول على هذه الشهادة، يمكن ذكر أهمها فيما يلي: [1]

- السياسة البيئية: يجب أن تطور المؤسسة وثيقة تعهدها نحو البيئة، ويجب استخدام هذه السياسة كإطار للتخطيط والعمل؛
- المفاهيم البيئية: يجب أن تحدد المؤسسة المساهمات البيئية لمنتجاتها، وأنشطتها وخدماتها، وتحديد تلك المساهمات التي لها آثار معنوية على البيئة؛
- الأهداف والغايات: على المؤسسة أن توضح الأهداف البيئية التي تتعهد بها، وأن تجعل هذه الأهداف والانطباعات والسياسات والرؤى البيئية مفهومة وواضحة لذوي العلاقة بالمؤسسة؛
- برنامج الإدارة البيئية: وهي خطة تنفيذية للوصول إلى الأهداف والغايات المحددة؛
- الهيكل والمسؤولية: على المؤسسة صياغة القواعد وتحديد المسؤوليات وتوفير الموارد.

[1] مُحَمَّد عبد الرؤوف، الأدوات الاقتصادية في السياسة البيئية" حالة دول مجلس التعاون الخليجي"، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، دبي، الإمارات المتحدة العربية ، 2008، ص.13.

كما" تمثل سلسلة الإيزو (*ISO 14000*) للشركات في الدول النامية فرصة لنقل التكنولوجيا ومصدرا لتقديم الإرشاد لإدخال وتبني نظام إدارة بيئية يعتمد على أفضل الممارسات العالمية.

4. قياس الالتزام تجاه البيئة:

والمقصود بالبيئة هنا هي البيئة الطبيعية بمختلف مكوناتها، وقد أصبح المجتمع معنيًا بشكل كبير بضرورة الحفاظ على البيئة وحمايتها من الآثار السلبية الناتجة عن أنشطة المؤسسات، ومن بين مؤشرات قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة تجاه البيئة نذكر:

1. **السياسة البيئية:** ومدى التزام المؤسسة بربط الأداء البيئي برسالتها، ومدى سعيها للتقليل من المخاطر البيئية الناتجة عن أنشطتها.

2. **وجود مدونة الأخلاقيات البيئية ومعايير التطبيق:** أي مدى التزام المؤسسة بالمدونات الخاصة بالصناعات التي تعمل في إطارها المؤسسة، والتوقيع على معاهدات خارجية فيما يخص حماية البيئة.

3. **إدماج العاملين في الأنشطة البيئية:** وذلك من خلال منح مكافآت وحوافز للعاملين المتميزين في مجال الأنشطة البيئية، ونشر ثقافة حماية البيئة والمحافظة عليها بين العاملين وتشجيعهم على تبنيها والالتزام بها.

4. **وجود نظام الإدارة البيئي:** مدى التزام المؤسسة بمتطلبات مواصفة (إيزو *14000*)، ومدى امتلاك المؤسسة لموارد بشرية كافية مكرسة للشؤون البيئية.

5. **اتصالات تغطي الأنشطة البيئية:** من خلال إعداد التقرير البيئي السنوي، مكانة ومنصب الشخص المسئول عن العلاقات البيئية.

5. مكانة البيئة في القانون الجزائري:

اهتمت الجزائر بشكل متأخر بقوانين حماية البيئة، حيث تأخر إصدار أول قانون لحماية البيئة إلى سنة *1983* غير أنها استدركت أهمية هذا الموضوع، وبادرت إلى تدعيم ترسانتها التشريعية لحماية البيئة[1]، مثال ذلك القانون (*19-01*) المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها و إزالتها، والقانون (*10-03*) المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وسعت الجزائر إلى إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث وخاصة تلوث الهواء والماء.

ومن أهم السياسات المنتهجة تجاه المؤسسات الجزائرية لتعزيز حماية البيئة، ضرورة القيام بالدراسات البيئية للمشروع التي تهدف إلى تحديد مدى ملائمة المشروع لبيئته، وتقييم الآثار المباشرة وغير المباشرة للمشروع على البيئة، بالإضافة إلى ما يعرف بعقود **حسن الأداء البيئي** حيث قامت وزارة تهيئة الإقليم و البيئة بإبرام عقود حسن الأداء البيئي مع كل مؤسسة ملوثة على انفراد مراعاة للظروف المالية و التقنية الخاصة بكل مؤسسة، تهدف هذه العقود إلى وضع برامج تأهيل ملائمة لكل مؤسسة مقابل حصولها على مساعدات مالية وفنية من الوزارة.

ومنذ سنة *2000* و الجزائر تعمل على دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية، وقد تم تعزيز تنظيمها لا سيما من خلال آليات مؤسسية و قانونية و مالية تهدف إلى رفع مستوى المؤسسات الجزائرية نحو الالتزام أكثر بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية، وتتعلق بمعايير الانبعاثات الملوثة، وحماية الموارد

[1] وهيبة مقدم؛ تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري؛ أطروحة دكتوراه غير منشورة؛ جامعة وهران؛ الجزائر؛ 2014/2013؛ ص 237.

المائية والتربة والغابات، وعلى رأي *Avignon* "القانون يمكن أن يكون أداة تنظيمية فعالة لمعالجة القضايا البيئية "[1].

المحور الثاني: الدراسة الميدانية

من خلال هذا المحور سيتم التعريف بمجتمع وعينة الدراسة وتحليل النتائج المتوصل إليها.

1. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تنشط في الإقليم الولائي لولاية سطيف وولاية برج بوعريريج والتي تصنف ضمن المؤسسات الخاصة، حيث تم اختيار مجموعة من هذه المؤسسات تمثلت في *22* مؤسسة اقتصادية تنشط في مجال الصناعات المختلفة (الالكترونية، الغذائية، الاسمنت، الحديد....)حيث تم توزيع الاستمارة على إطارات هذه المؤسسات، وبلغ عدد الاستمارات الموزعة *135* استمارة تم استرجاعها كاملة.

1.1 توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب طبيعة الملكية

يوضح الجدول الموالي توزيع المؤسسات حسب طبيعة الملكية:

[1] Avignon S : Crise environnementale et gaz à effet de serre : le droit un outil de régulation efficace ? ,Acte du 16ème Conférence scientifique Internationale du PGV, Prague.2010 Réseau

الجدول رقم (*01*) توزيع المؤسسات حسب طبيعة الملكية

طبيعة الملكية	العدد	النسبة المئوية
عمومية	*06*	***%27.3***
خاصة	*15*	***.2%68***
مختلطة	*01*	***.5%4***
المجموع	*22*	***%100***

المصدر: من اعداد الباحثتين

من خلال الجدول يتضح أن النسبة للغالبة للمؤسسات محل الدراسة تابعة للقطاع الخاص بنسة تقارب *70%* من مجمل المؤسسات محل الدراسة ب *15* مؤسسة من مجمل *22* مؤسسة، فيما تأتي مؤسسات القطاع العام في المرتبة الثانية بنسبة *27%* في حين نجد مؤسسة واحد فقط مختلطة.

2.1 توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب الحجم

يوضح الجدول الموالي توزيع المؤسسات حسب الحجم (صغيرة ، متوسطة، كبيرة):

الجدول رقم (*02*): توزيع المؤسسات حسب الحجم

الحجم	العدد	النسبة المئوية

(أقل من *50* عامل)	*03*	**% *13.6***
(ما بين *50*–*249* عامل)	*10*	**% *45.5***
(أكثر من *250* عامل)	*09*	**% *40.9***
المجموع	*22*	***%100***

المصدر: من اعداد الباحثتين

يبين الجدول أن هناك تنوع في حجم المؤسسات، حيث أن ***40.9%*** من المؤسسات محل الدراسة هي مؤسسات كبيرة الحجم يفوق عدد عمالها *250* عامل، في حين نجد أن *13* مؤسسة أي ما يقارب ***60%*** من المؤسسات هي صغيرة ومتوسطة يتراوح عدد عمالها ما بين *1* إلى *249* عامل، وهذا يعكس مدى أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني خاصة بعد تحول الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق.

3.1 توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب الحجم

يوضح الجدول الموالي توزيع المؤسسات حسب شهادات الايزو المتحصل عليها (ايزو *9001*، ايزو *14001*)

الجدول رقم (*03*): توزيع المؤسسات حسب شهادات الايزو المتحصل عليها

الشهادات	عدد المؤسسات	النسبة المئوية
ايزو *9001*	*11*	***50%***

ايزو *14001*	*04*	***18.2%***
غير متحصلة على شهادات	*07*	*% 31.8*
المجموع	*22*	*%100*

المصدر: من اعداد الباحثتين

يتبين من الجدول أن *50%* من المؤسسات محل الدراسة حاصلة على مواصفة ايزو *9001* المتعلقة بالجودة،وهذا يعبر عن مدى سعي المؤسسات الجزائرية إلى تطوير منتجاتها وضمان الجودة المناسبة التي تسمح لها بالمنافسة سواء داخليا أو خارجيا، وهذا راجع إلى زيادة الوعي لدى مدراء هذه المؤسسات بضرورة الحصول على هذه المواصفات، في حين نجد أن أربعة مؤسسات فقط متحصلة على مواصفة ايزو *14001* المتعلقة بالبيئة، وهي طبعا ضمن *11* مؤسسة المتحصلة على إيزو *9001*، وهذه المؤسسات هي: **كوندور** (الصناعة الالكترونية)، **باتسيم** (صناعة الهياكل المعدنية المصنعة)، **اسمنت عين الكبيرة** (الاسمنت) و **المؤسسة الوطنية *BCR*** (صناعة اللواحق الصناعية والصحية)، في حين لا نجد *07* مؤسسات من بين المؤسسات محل الدراسة غير متحصلة على أي شهادة إيزو.

2. تحليل النتائج

بعد تفريغ البيانات المحصل عليها من الاستمارات المسترجعة ومعالجتها باستعمال برنامج *SPSS 22* توصلنا إلى ما يلي:

1.2 محور المعلومات العامة

الجدول رقم *02*: توزيع أفراد العينة وفقا لمحور البيانات الشخصية

المتغير		التكرارات	النسبة المئوية%
الجنس	ذكر	*97*	*71.9*
	أنثى	*38*	*28.1*
المستوى التعليمي	ابتدائي	*00*	*00*
	متوسط	*16*	*11.9*
	ثانوي	*26*	*19.3*
	جامعي	*93*	*68.9*
المستوى الوظيفي	مدير	*10*	*7.4*
	رئيس قسم	*15*	*11.1*
	رئيس مصلحة	*47*	*34.8*
	إطار	*63*	*46.7*
الخبرة	أقل من *5* سنوات	*38*	*28.1*
	من *5*–*10* سنوات	*45*	*33.3*
	بين *10*–*20* سنة	*28*	*20.7*
	أكثر من *20* سنة	*24*	*17.8*

المجموع	*135*	*%100*

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS 22*

يتضح من الجدول أعلاه أن *72%* من أفراد العينة يمثلون الذكور، مما يعكس أن النسبة الأكبر من إطارات ومسؤولي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة هم ذكور في حين نجد أن *28%* فقط هم من فئة الإناث، بينما نجد أن ما يقارب *70 %* من إطارات المؤسسات محل الدراسة لديهم شهادات جامعية وتكوين عالي وهذا ما انعكس على مستوى فهمهم لأسئلة الاستمارة وساعدهم في الإجابة عليها، بالإضافة إلى قدرتهم على إدراك ما يحيط ببيئة عملهم والقدرة على استطلاع المتغيرات المستقبلية في مجال عملهم.

ويتبين أن هناك تقارب في النسب الخاصة بسنوات الخبرة حيث نجد العينة متوازنة، وإن كانت الفئة الأكبر تنتمي إلى المجال (*5-10*) سنوات، وهي تعتبر سنوات مقبولة يمكن للعامل من خلالها الحكم على سياسات وتوجهات المؤسسة، أما فيما يخص المستوى الوظيفي فنجد أن *10* مدراء لمجموع *22* مؤسسة محل الدراسة قد تفاعلوا مع الاستمارة وقدموا إجابات، وإن غلبت الفئة تحت مسمى (إطار أو مسؤول) على أفراد العينة حيث فاقت نسبتهم *46%* .

2.2 قياس الأداء تجاه البيئة

سوف يتم الاعتماد على كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفقرة ومستوى الممارسة، لمعرفة مدى التزام المؤسسات محل الدراسة تجاه البيئة.

الجدول رقم (*04–16*): التزام المؤسسات محل الدراسة تجاه البيئة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الممارسة
01	تهتم المؤسسة بالحد من التلوث البيئي بمكوناته (المياه، الهواء، التربة)	*3.83*	*1.048*	*2*	**مقبولة**
02	تسعى المؤسسة للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة	*3.99*	*0.824*	*1*	**مقبولة**
03	تسعى المؤسسة للتشجير وزيادة المساحات الخضراء في بيئة عملها	*3.19*	*1.219*	*3*	**متوسطة**
04	لدى المؤسسة وسائل متعددة لمعالجة المنتجات الضارة بالبيئة المحيطة بها	*3.18*	*1.125*	*4*	**متوسطة**
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	*,54753*	*,0541*	**مقبولة**	

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS/22*

يشير الجدول إلى إجابة أفراد عينة الدراسة على الفقرات والعبارات المتعلقة بدرجة تبني والتزام المؤسسات محل الدراسة للمسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة، حيث يتضح من أن الفقرة (*02*) جاءت في **المرتبة الأولى** بمتوسط حسابي قدر ب(*3.99*) وانحراف معياري (*0.824*) وهي تشير إلى سعي المؤسسات محل الدراسة للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة دون اسراف أو تبذير، وتأتي الفقرة (*1*) في **المرتبة الثانية** بمتوسط

حسابي بلغ (*3.83*) وانحراف معياري (*1.048*) وهي تشير إلى أن المؤسسات محل الدراسة في سعي مستمر للحد من التلوث البيئي بمختلف أنواعه حيث تحرص على الحفاظ على البيئة بمختلف مكوناتها: الهواء، التربة، المياه، لتأتي الفقرة (*4*) في **المرتبة الأخيرة** بمتوسط حسابي (*3.18*) وانحراف معياري (*1.125*) والتي تعبر عن مدى امتلاك المؤسسات لوسائل وآليات لمعالجة المخلفات الإنتاجية التي تضر بالبيئة المحيطة بها.

بناءا على إجابات أفراد عينة الدراسة حول تبني المؤسسات محل الدراسة لمسؤوليتها تجاه البيئة، تبين أن هناك تبني وبدرجة **مقبولة** لمسؤوليتها تجاه البيئة وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي العام لفقرات هذا البعد والذي بلغ (*3.54*) وانحراف معياري بلغ (*1.054*).

النتائج

انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- إن التزام المؤسسة بمسؤوليتها تجاه البيئة يعود بالنفع عليها وعلى المجتمع المحلي وكل الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة، فهي بذلك سوف تقدم خدمات ومنتجات صحية و بالجودة المطلوبة فتلبي بذلك رغبات العملاء وتحافظ على البيئة كما تحقق سمعة طيبة في المجتمع وتخلق علاقات جيدة مع العمال والمساهمين ومختلف أصحاب المصالح؛
- هناك العديد من الأبعاد الخاصة بالمسؤولية البيئية، فمن واجب المؤسسات أخذها بعين الاعتبار لأنها تحقق أهداف المؤسسة ظل المنافسة وتحديات البيئة؛
- تلتزم المؤسسات محل الدراسة والعاملة في مختلف القطاعات الانتاجية بدرجة مقبولة وهذا ما عكسه المتوسط الحسابي العام للفقرات الذي بلغ (*3.54*) وانحراف معياري بلغ (*1.054*).

- تحظى البيئة كأحد الأطراف أصحاب المصلحة بالحماية القانونية المتمثلة أساسا في قانون حماية البيئة الذي يضمن تطبيق الحد الأدنى للمسؤولية البيئية، إلا أن المؤسسات محل الدراسة لا تسعى وفق النتائج المتحصل عليها للقيام بالجزء التطوعي في إطار تبنيها لمسؤوليتها البيئية.

- لم يصل بعد مستوى تطبيق المسؤولية البيئية للمؤسسات بالجزائر ما وصلت إليه في الدول الكبرى، وهذا ما يعرب عنه مستوى التطبيق المتوسط والمقبول لدرجة الالتزام تجاه البيئة للمؤسسات محل الدراسة بالإضافة إلى انخفاض عدد المؤسسات المتحصلة على شهادة ايزو ***14001*** الخاص بالإدارة البيئية.

إن اهتمام المؤسسة بإدماج البعد البيئي ضمن سياساتها، استراتيجيها ونشاطها والمحيط الذي تعمل فيه وتتفاعل معه، له أثر كبير في رفع أرباحها على المدى الطويل والمتوسط وحتى القصير، وعلى ضوء ما تقدم من نتائج يمكن تقديم بعض الاقتراحات:

– ضرورة تنظيم ورشات عمل لإطارات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والمشاركة في الندوات العلمية المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتنمية المستدامة وخاصة في الجانب البيئي وما يعرف بالمسؤولية البيئية، من أجل توسيع المعارف واكتساب الخبارات مما ينعكس إيجابا على المؤسسة والمجتمع على حد سواء؛

– على المؤسسات الجزائرية العمل على الالتزام بمسؤوليتها تجاه البيئة وأن يكون لها دور إيجابي في مختلف المجالات مثل الاهتمام بالبيئة، التعامل مع المجتمع المحيط بنوع من التعاون وتقديم خدمات اجتماعية، واعتبار المسؤولية الاجتماعية وخاصة في شقها المتعلق بالبيئة استثمارا جيدا لتحسين صورة المؤسسات في المجتمع و أن يكون لها علاقة بالأهداف التنموية المرتبط بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة؛

– محاسبة المؤسسات سواءا الخاصة أو العامة عن مسؤوليتها الاجتماعية وقياس أدائها الاجتماعي وخاصة البيئي للتعرف على مدى التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه مختلف الأطراف خاصة البيئة؛

الهوامش والمراجع المعتمدة

[1] سارة بهلولي؛ تأثير الثقافة التنظيمية على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية_ دراسة حالة بعض المؤسسات_؛ رسالة دكتوراه في علوم التسيير؛ جامعة سطيف؛ الجزائر؛ *2016*.ص*23*.

[1] **فؤاء محمد حسين الحمدي, الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك(دراسة تحليلية لآراء عينة من المديرين والمسنهلكين في عينة من المنظمات المصنعة للمنتجات الغذائية في الجمهورية اليمنية)، رسالة دكتوراه، جامعة المستنصرية، *2003*، *74*.**

[1] **حسين مصطفى هلالي، الإبداع المحاسبي في الإفصاح على المعلومات البيئية في التقارير المالية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة *2005* ، ص *55*.**

[1] ساسي سفيان، المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية _حالة الجزائر_، مجلة جيل لحقوق الانسان، العدد الثاني، ص*9*

[1] ***Alison JAMISON, Marlo RAYNOLDS, Peggy HOLROYD, Erik VELDMAN, Krista TREMBLETT, P08.***

[1] ساسي سفيان، مرجع سابق.

[1] نجم عبود نجم، المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة*1* ، *2001*، ص.*316*.

[1] *Iso, http://www.tqm-master.com*،

[1] بربي لطيفة، دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسات الصناعية، دراسة حالة مؤسسة*EN.I.CA.BISKRA*، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، *2006-2007*

[1] محمد عبد الرؤوف، الأدوات الاقتصادية في السياسة البيئية" حالة دول مجلس التعاون الخليجي"، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، دبي، الإمارات المتحدة العربية ، *2008*، ص.*13*.

[1] وهيبة مقدم؛ تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري؛ أطروحة دكتوراه غير منشورة؛ جامعة وهران؛ الجزائر؛ *2013/2014*؛ ص *237*.

[1] *Avignon S : Crise environnementale et gaz à effet de serre : le droit un outil de régulation efficace ? ,Acte du PGV, Prague.2010 16ème Conférence scientifique Internationale du Réseau*